جمهورية مصر العربية

النيابة العامة

تقريـــر

عن زيارة وفد أعضـاء النيابة العامة

إلى الولايات المتحدة الأمريكية

فى الفترة من

من ١٩٩٦/١٠/١٢ إلى ١٩٩٦/١١/١٣

إعداد

خالد محمد القاضى

وكيل أول النيابة

بنيابة شرق القاهرة الكلية

دامت زيارتنا للولايات المتحدة الأمريكية لمدة اثنين وثلاثين يوما ، طوّفنا خلالها فى سبع مدن هى : واشنطن العاصمة وفيلادلفيا وميلووكى ودنفر وسان فرانسيسكو وبورتلاند وأخيرا نيويورك .

ويتضمن تقريرى عرض لبرنامج الزيارة ثم تقييمها وأخيرا وجوه الاستفادة منها :

برنامج الزيارة

دار برنامج الزيارة حول ثلاثة محاور أساسية : قضائى ، وأكاديمى، واجتماعى ترفيهى.

فالمحور القضائى شمل زيارات لمؤسسات إدارة العدالة الجنائية فى الولايات المتحدة بمستوييها الفيدرالى وعلى مستوى الولايات من محاكم ونيابات وسجون ومكاتب شرطية ولقاءات مع رجالاتها.

والمحور الأكاديمى تمركز حول زيارة جامعات بنسلفانيا (بمدينة فيلادلفيا)، وماركويت (بميلووكى)، ونيويورك ، وكذلك المراكز البحثية لخدمة العدالة الجنائية فكانت زيارة مركز أبحاث الشرطة ومنظمة كاتو للأبحاث فى واشنطن ، ومركز تطوير وتنمية الأنظمة القضائية فى سان فرانسيسك ، وأيضا مراكز الأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان فتمت زيارة المؤسسة البرلمانية لحقوق الإنسان بواشنطن، والمركز القومى للدستور فى فيلادلفيا ، واللجنة الدولية لحقوق الإنسان ولجنة المحامين لحقوق الإنسان بنيويورك.

أما المحور الإجتماعى الترفيهى فقد بدا فى خمس دعوات للعشاء مع أسر أمريكية فى كل من ميلووكى ودنفر وسان فرانسيسكو وبورتلاند ، وكذلك حضور عرض مسرحى أوبرالى بمركز كيندى للفنون بواشنطن.

تقييم الزيارة

سوف أعرض هنا لأمرين : **أولهما** : تعليقات حول برنامج الزيارة، **وثانيهما** : نظرة حول دور النيابة العامة فى إدارة العدالة الجنائية فى كل من الولايات المتحدة ومصر

أولا : تعليقات حول برنامج الزيارة :

لا مراء ، أن برنامج الزيارة قد أعد بدقة بالغة، وقد روعى فيه أن يكون مستجيباً لاهتمامات رجال النيابة العامة العلمية والعملية، بيد أن ثمة تحفظات تبدو لى :

١- تكرار برنامج الزيارة للمراكز القضائية فى أكثر من ولاية مع عدم وجود ثمة اختلاف فى الموضوعات التى نوقشت فى كل منها.

٢- عدم توافر المعلومة القانونية عن نظام القضاء المصرى لدى عديد من رجال القضاء والنيابة فى الولايات المتحدة ، فيمكن تزويدهم بتلك المعلومات فى صورة مبسطة قبيل الزيارة عن طريق الجهة المستضيفة - وكالة الاعلام الأمريكية - حتى تكون المناقشات أكثر جدوى وفعالية، وهو ما تجسد فى اللقاء مع السيد/ "ستيف مايو" المدير التنفيذى لمركز تطوير وتنمية الأنظمة القضائية بسان فرانسيسكو إذ كانت لديه فكرة كاملة عن نظام النيابة والقضاء فى مصر.

٣- عدم إتاحة الفرصة للزوار لإلقاء الأبحاث التى طلبت منهم قبل الرحلة، بما يمكن أن ينعكس سلبا على الوفود التالية من قلة الإكتراث باعداد مثل تلك الأبحاث سلفاً والعناية بها.

٤- عدم الاعداد لبرامج تثقيفية أو سياحية خلال عطلات نهاية الأسبوع (٨ أيام خلال الرحلة).

ثانيا : نظرة حول دورالنيابة العامة فى إدارة العدالة الجنائية فى الولايات المتحدة ومصر:

سأتناول نظرتى حول دور النيابة العامة فى إدارة العدالة الجنائية فى كل من أمريكا ومصر من منظورين أحدهما شكلى والآخر موضوعى :

١- المنظور الشكلى : ينشطر نظام النيابة العامة ((الادعاء) فى **الولايات المتحدة** إلى شطرين : نظام الإدعاء فى القضايا الفيدرالية ويترأسه المدعى العام Attorney General والذى يشغل فى ذات الوقت منصب وزير العدل ويعينه رئيس الدولة ، ونظام الادعاء فى القضايا الجنائية على مستوى الولايات ويقوم عليه "مدع عام" لكل ولاية ينتخب مباشرة من الشعب لمدةست سنوات ، وليس بخاف - من ثم - ما ينطوى عليه هذا النظام بشطريه من اعتبارات سياسية .

أما فى مصر .. فينفرد المجلس الأعلى للقضاء - دون سواه - بتعيين أعضاء النيابة العامة ممن تتوافر فيهم الصلاحية القانونية والشخصية والإجتماعية، وتسبغ عليهم حصانة قضائية طيلة شغلهم لوظيفتهم ، بما يضمن حيدتهم ونزاهتهم فيما يعرض عليهم من أقضية ، ونأيهم عن الاعتبارات السياسية فيما يقومون به من تحقيقات أو يتخذونه من قرارات.

٢- المنظور الموضوعى : يمكننى أن أرصد بعض الملاحظات على الجانب الموضوعى لدور النيابة العامة فى الولايات المتحدة :

أ- قصر دورها - فى القضايا الفيدرالية - على الادعاء فى مرحلة المحاكمة قبل المتهمين ، والاتهام والإدعاء فى قضاء الولايات.

ب- التخصص الشديد ؛ إذ يوجد وكلاء نيابة للقتل، أو للجرائم الجنسية ، أو للتمييز العنصرى ، أو للمرافعة ....إلخ.

جـ - المساومات التى يمكن أن تعقدها النيابة مع المتهمين لدرء بعض أو كل التهم الموجهة لهم لقاء افضائهم بمعلومات تفيد فى كشف متهمين آخرين.

أما فى مصر .. فالنيابة العامة " شعبه من شعب السلطة القضائية ، وهى النائبة عن المجتمع والممثلة له وتتولى تمثيل المصالح العامة ، وتسعى فى تحقيق موجبات القانون [المادة الأولى من التعليمات القضائية].

ويقوم بأداء وظيفة النيابة العامة **النائب العام** ، وهو : " الوكيل عن الهيئة الاجتماعية فى مباشرة تحريك الدعوى الجنائية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم بات ، وولايته فى ذلك عامة تشتمل على سلطتى التحقيق والاتهام وتنبسط على إقليم الجمهورية برمته وعلى كافة ما يقع فيه من جرائم أيا كانت " [المادة ٦ من التعليمات القضائية]

فعلى خلاف إذاً ؛ التحقيق فى الولايات المتحدة يضطلع به رجال الشرطة سواء الفيدرالية FBI أو على مستوى الولايات ، والتحقيق فى مصر يقوم به رجال النيابة العامة ، ولا تعليق على هذا أبلغ مما قاله القاضى دانيال - كبير القضاة بمحكمة استئناف ميلووكى " عدالة الشارع تختلف ولا شك عن عدالة القاضى !!"

فهيمنة النيابة العامة على الدعوى الجنائية - تحقيقاً واتهاماً وادعاءً وإشرافاً على تنفيذ الأحكام - لا جرم أنه يرسخ العدالة ويدعم إدارتها ؛ إذ أن : " مهمة النيابة ليست البحث عن تحقيق الإدانة، وإنما حماية القانون والشرعية وتحقيق حسن إدارة العدالة " [المادة ٣١ من التعليمات القضائية]

وجوه الإستفادة من الزيارة

كان للزيارة وجوها عدة للاستفادة على المستوى العلمى والعملى والاجتماعى أيضا؛ فقد كانت اطلالة علمية ثقافية موسوعية لثقافة مختلفة مما أثرى الجانب العلمى فى صقل العقلية القانونية ، كما تعرفنا خلالها على اخطر افرازات العلم الحديث فى مجال جمع المعلومات بالحاسب الآلى وتعميم استخدامه على رجال الشرطة والنيابة والقضاة ومعاونيهم لضبط وسرعة وتيسير وفاعلية انجاز مراحل الدعوى الجنائية ، فضلا عن أحدث النظم والأجهزة لكشف الحقيقة والتعرف على المجرمين سيما التحليل المعروف اختصارا باسم NDA مما يدعونا إلى الحاجة الملحة إلى تطبيقاتها هنا فى مصر ، كذلك فقد ساهمت تلك الزيارة فى دعم الخبرات الاجتماعية من خلال اللقاءات المتعددة بالأسر الأمريكية مما ينعكس إيجابا على الذكاء الإجتماعى لوكيل النيابة.

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل